Received: 15 / 4 / 2024 Accepted: 9 / 6 / 2024 Published : 10 / 4 / 2025

المباحث الصرفية في مدارك الأحكام

حسني ثابت مطشر أ.م.د همسات محمد حسن

husnialshraa@uomustansiriyah.edu.iq Hamasat.ali.ha@gmail.com

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم اللغة العربية

الملخص

اللغة العربية فيها توسع من حيث اختلاف موضوعاتها، فالبحث هذا يتناول أحد موضوعاتها وهو الصرف، واخترنا ما ورد في كتاب مدارك الأحكام من مادة صرفية، لتكون هي أساس بحثنا، فقد قسمنا بحثنا على شكل مباحث، تضمن المبحث الأول المشتقات التي وردت في مدارك الأحكام، وعملنا على تقسيمها على شكل مطالب، المطلب الأول اسم الفاعل، ووقفنا فيه على تعريفه، ومن ثم دلالة اسم الفاعل، وبعدها صياغة اسم الفاعل، ووقفنا أيضا على كيفية صياغة اسم الفاعل من الفعل غير ثلاثي، أما المطلب الثاني فتضمن دراسة اسم المفعول وصيغته، ووقفنا أيضا على اشتقاق اسم المفعول من غير الثلاثي، أما المطلب الثالث تضمن دراسة المصدر، واما الرابع صيغة المبالغة وزن فعول، أما المبحث الثاني فتضمن فيه دراسة الجموع، منها جمع التكسير المطلب الثاني ما جاء على أوزان جمع القلة، والثالث جمع الكثرة، والرابع اسم الجنس الجمعي.

الكلمات المفتاحية: مدارك الأحكام، الصرف، المشتقات، الجموع

Morphological investigations in Madarik Al-Ahkam

Hosni Thabit Matshar Asst. Prof. Hamasat Mohammed Hasan (P.h.D.)

Mustansiriyah University, College of Education, Department of Arabic Language

Abstract

The Arabic language comprises an extensive range of subjects, with a particular emphasis on morphology in this study. Our investigation is based on excerpts from the text "Madarik al-Ahkam" that pertain to morphology. The research is structured into different sections, starting with an analysis of derivatives as outlined in "Madarik al-Ahkam." These derivatives are classified according to specific requirements. The initial requirement pertains to the active participle, wherein we define its nature, discuss its significance, and address its formation. Furthermore, we examine the process of forming the active participle from verbs that are not trilateral. Moving on to the second requirement, we explore the passive participle and its formation,which includes deriving it from non-trilateral verbs. The third requirement centers on the verbal noun, while the fourth delves into the concept of exaggeration and the various verb patterns. The subsequent section of our research delves into collectives, encompassing broken plural forms, the plural forms denoting scarcity and abundance, as well as collective nouns.

Keywords: Madarik Al-Ahkam, Morphology, derivatives, plural

المقدمة:

شاع مصطلحا الصرف والتصريف في القدم ، وهما كلمتان تدلان على معنى واحد، وليس هناك فرق بينهما،فقد كان علماء اللغة القدماء لا يفرقون بين المصطلحين، فالصرف أو التصريف من العلوم المهمة في دراسة اللغة العربية، فهو علم مستقل بذاته، وله مادته التي يبحث فيها، وتعد هذه المادة هي اللبنة الأولى في دراسة اللغة، فالتصريف في اللغة، هو التغيير نحو في قوله تعالى :{وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ وَالسَّحابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}[البقرة:164]، أي بمعنى التغيير من وجه إلى وجه

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

آخر، ومن حال إلى حال (الفراهيدي، 1980). أمَّا اصطلاحا فهو: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" (ابن الحاجب، 1995، صفحة 6/1).

وكانوا قديمًا يعدونه جزءًا من علم النحو، وهذا الأمر كان يميزهم عن العلماء الذين جاؤوا بعدهم، فهذا سيبويه(180هـ) يصرح فيقول: "باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل" (سيبويه، 1988، صفحة 235/4)، وهنا سيبويه يتحدث عن تغيير الكلمة من وزن إلى وزن آخر سواء كانت الكلمة معتلة أم غير معتلة، وهذا يكون على وفق كلام العرب، الذين تكلموا به في غير باب المعتل، وهذا الذي تكلم عنه، أسماه التصريف، ونلحظ أيضا أن التصريف جاء به سيبويه في الجزء الأخير من كتابه الكتاب، وهذا يعطينا مؤشرا، على أن النحاة القدماء، كانوا يبتدؤون بالنحو ثم الصرف، من باب أنه من العلوم الصعبة ويكون النحو تمهيدا لها: "يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره" (ابن جني، 1954، صفحة 4)، وهذا يرجع بأن التصريف يعمل على معرفة أنفس الكلم الثابتة، وتحول دلالتها بالزيادة والنقصان.

ويرى ابن عصفور (ت 669هـ)، وهو من المتأخرين وجوب تقديم التصريف على النحو بقوله:" كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أخر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس" (ابن عصفور، 1996، صفحة 33).

وفي هذه المرحلة لم يكن الصرف علما مستقلا بذاته بل هو جزء من علم النحو بلا خلاف من أهل الصناعة وتعد هذه النشأة الأولى له بشكل مبوب في الكتاب عندما ذكره سيبويه، حتى عهد المازني الذي ألفَ كتابا بعنوان "التصريف" وكان هذا الكتاب من أنفس الكتب التي ألفت في هذا العلم. (ابن جني، 1954)

أولًا – المشتقات:

الاشتقاق هو: "نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيبا، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء، كضارب أو مضروب يوافق "ضربا" في جميع ذلك، فلا يقال: ذئب: من سرحان، لفقد التركيب والمعنى الزائد" (الجرجاني، 1987، صفحة 62). وقد ذكره الزمخشري وقسمه إلى ثمانية أقسام (الزمخشري، 1993، صفحة 274)، أما أبو الفداء (ت 732هـ) فقد استدرك بأن الخمسة الأولى، تكون متصلة بالفعل لعملها، وأما الثلاثة الباقية، فهي من التصريف، وهذا قوله:" المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وهذه الخمسة هي المذكورة في كتب النحو كونها تعمل، وأما الثلاثة الباقية فهي: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وهذه الثالثة من قسم التصريف، لكونها لا تعمل (أبو الفداء، 2000)، وبيّن ابن يعيش معنى المتصلة بالأفعال، إذ قال:" يريد بقوله: "المتصلة بالأفعال" تعلقها بها من جهة الاشتقاق، وأن فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال" (ابن يعيش، 2001، صفحة 45/4).

1 – اسم الفاعل:

ذكر سيبويه اسم الفاعل، ولكنه لم يعرفه تعريفا واضحا، بل ذكره في عدة أبواب، في أثناء حديثه عن الأفعال ومصادرها (سيبويه، 1988)، وأما الزمخشري فقد عرفه وهو ما يجري على الفعل المضارع الذي اشتق منه نحو كضارب، وقائم، ومكرم، ومنطلق، ويعمل أيضا عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار. (الزمخشري، 1993، صفحة 285)

أما العلماء المحدثون، فقد ساروا على نهج القدامى، ولكنهم قد توسعوا فيه، منهم أحمد بن محمد الحملاوي بقوله: "هو ما اشتق من المصدر المبنى للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به" (الحملاوي، 2004، صفحة 61).

وعرفه فخر الدين قباوة بقوله: "صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثا لا ثبوتا" (قباوة، 1988، صفحة 149)، وقد عرفه محمد الطنطاوي إذ قال: "هو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل ككاتب أو قام به كمنكسر دالا على أصل الحدث على وجه الحدوث" (الطنطاوي، 2017، صفحة 84).

ويدل اسم الفاعل على معنيين، هما: الحدث والحدوث وفاعله (الأزهري، 2000)، ونلاحظ الاشتراك بين صفتين هما: صفة الحدوث وهي خاصة بالأفعال، وفاعل الحدوث وهو من الأسماء، وذكر عباس حسن في اسم الفاعل: "فلا بدَّ أن يشتمل على أمرين

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

معًا؛ هما: المعنى المجرد الحادث، وفاعله، مثل كلمة: زاهد ... فكلمة (زاهد) تدل على أمرين معًا هما: الزهد مطلقًا، والذات التي فعلته أو ينسب إليها ... ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث، أغلبية؛ لأنه قد يدل – قليلًا – عن المعنى الدائم أو شبه الدائم" (حسن، 1978، صفحة 239/3)، إذ إن اسم الفاعل يدل على المعنى الطارئ لفاعله، إذ إن قوله: (حادث) يعني بأنَّه صفة معرضة للزوال، وليس ملاصقة للفاعل في جميع أحواله، في حين أن المعنى الطارئ، ليس مطردًا على اسم الفاعل، فقد يكون المعنى دائما ملاصق لفاعله، نحو: دائم وخالد، فالصفة هنا ملاصقة للفاعل.

في حين ذهب د. فاضل السامرائي، إلى أن اسم الفاعل من حيث دلالته، فهو يتوسط الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، واسم الفاعل يميل إلى الثبوت، ولكن الثبوت في اسم الفاعل، لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فكلمة (قائم) أثبت من قام ويقوم، ولكن ليس بثبوت (طويل، أو دميم) (السامرائي، 2007)، ويريد د. السامرائي بذلك، أن الثبوت في اسم الفاعل ليس هو الثبوت في الصفة المشبهة، إذا أنت قد تسأل طالبًا: "أتنجح هذا العام؟ فيقول لك: أنا ناجح، أي: كأنَّ الأمر قد تم وانتهى وثبت لصاحبه، وإن لم يكن كذلك. فكلمة (ناجح) دلَّت على الثبوت، بعكس (تنجح). وتقول: ألا ينام أخوك؟ فتقول: هو نائم" (السامرائي، 2007، صفحة 41)، ودليل د. فاضل السامرائي في معنى اسم الفاعل، هو قول الفراء: "والعرب تقول لمن لم يمت: إنك ميّت عن قليل ومائت. ولا يقولون للميت الَّذي قد مات، هذا مائت إنما يقال في الاستقبال ولا جاوز به الاستقبال" (الفراء، 1972، صفحة 232/2)، وكذلك قول الزمخشري: "والفرق بين الميت والمائت: أنّ الميت كالحي صفة ثابتة. وأمّا المائت، فيدل على الحدوث. تقول: زيد مائت الآن، ومائت غدًا، كقولك يموت. ونحوهما: ضيق وضائق، في قوله تعالى "وَضائِقٌ بِهِ صَدرُكَ" (الزمخشري، تفسير الكشاف، 1987، صفحة 179/3).

يشتق اسم الفاعل قياسا من الفعل الثلاثي على وزن "فاعل"، بغض النظر عن فعله، إن كان صحيحًا أم معتلًا أم مهموزًا أم مضعفًا، لازمًا أم متعديًا، وهذ ما جاء عن ابن مالك حيث قال:

كفاعل صغ اسم فاعل إذا ... من ذي ثلاثة يكون كغذا

(ابن مالك، 2010، صفحة 41)

نُقل عن الزمخشري وابن الحاجب والرضي في شرح للكافية، أن اسم الفاعل يشتق من الفعل الثلاثي المجرد، وهناك من يقول إن الابنية التي يبنى منها اسم الفاعل كثيرة ومتعددة، وأن بناء (فاعل) يكون قياسا من "فَعَلَ" متعديًا كان أم لازمًا (الحديثي، 1965)، ولكننا سنقف على وزن "فعيل"، لأنه لم يرد غيره عند صاحب المدارك.

يأتي اسم الفاعل أكثر من باب "فَعُل" على وزن "فَعِيل"، أو على "فَعِل" ، ويصاغ هنا على خلاف القياس، وذكر ابن مالك (672هـ): " وأمَّا "فَعُل" المضموم العين فمضارعه على وزن "يَفْعُل"، ومصدره المقيس على وزن فَعَالَة أو فُعُولَة، واسم فاعله على وزن فَعِيل، أو فَعْل، نحو: نَظُفَ يَنْظُفُ نَظَافَةً فهو نظِيف" (ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، 2002، صفحة 71)، وجاء أيضًا عند أبي حيان الأندلسي (745هـ): "قد جاء اسم الفاعل من فَعِلَ المتعدي على غير فاعِل، ولا ينقاس، فجاء على فَعِيل، نحو عَشِيق، وعلى فَعِلَة، نحو عَلِقَةٍ، وفَعَلْنة، نحو عَلَقْنة، من عَلِقَتْ نفسُه الشيء، وعلى فَعِلٍ، قالوا رَضِعَ فهو رَضِعٌ" (أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 1997، صفحة 298/10)، وهذا الوزن قد ورد في القرآن الكريم، ويأتي مرة بمعنى اسم فاعل، ويأتي بمعنى اسم مفعول، وعند أبي المحاسن الحنبلي المعروف بـ "ابن المبرد" (ت 909هـ) حيث قال في كلمة المسيح: "ولم يختلف في ضبط "المسيح" على ما هو في القرآن، وإنما اختلف في معناه قيل: بمعنى فاعل، وقيل: بمعنى مفعول" (ابن المبرد، 1991، صفحة 220/2)، ومعرفة هذا يحدده معنى السياق، فإذا أردنا من كلمة مسيح بمعنى ماسح للأرض، أو كان إذا مسح على صاحب عاهة برأ منها ، لذلك تأتي لمعنى اسم الفاعل، أما إذا عنينا بها أنه كان مسيح القدم، بمعنى اسم مفعول ممسوح القدم (ابن المبرد، 1991)، ومن أمثالها في القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [النور:21]، فسميع وعليم جاءا على وزن فعِيل، وهنا هما اسما فاعل، وهو من الصيغ التي تأتي للمبالغة ، أي مبالغة في السمع والعلم، وهي أبلغ من وزن "فاعل" (العسقلاني، 1970). وجاء في كلمة الرجيم، وهي على وزن فعيل بمعنى مفعول، ومعناها المرجوم من قبل الله عز وجل (النيسابوري، 1996)، وهنا نلحظ أن هذا الوزن، واقع بين اسم الفاعل واسم المفعول، بحسب السياق الوارد فيه، وقد جاء هذا الوزن عند صاحب المدارك في قوله: "**الرجيع: الروث والعذرة فعيل بمعنى فاعل لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاما أو علفا**" (العاملي، 1990، صفحة 259/2)، فالرجيع هذه الكلمة، جاءت على وزن فعيل كما أشار صاحب المدارك، أي بمعنى الفاعل أي أنّنا نستطيع من هذه

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

الصيغة، اشتقاق اسم الفاعل منها، ويكون راجع أي رُد من حالة إلى حالة أخرى، وهنا الاختلاف في معناه، منهم من يقول هو اسم فاعل، وأخرون يقولون اسم مفعول، فالذي نص على فاعليتها، محمد بن أحمد بن محمد المعروف ببطال (ت ٦٣٣هـ) (بطال الركبي، 1988، صفحة 48/1)، وعلاء الدين مُغَلطاي بن قليج (ت 762هـ) (مُغَلْطَاي، 2007، صفحة 173/1)، ومنهم من رجح المعنيين، اسم الفاعل واسم المفعول، هم أحمد بن محمد بن علي الفيومي أبو العباس (ت 770هـ) (الفيومي، 1977، صفحة 220/1)، محمد بن علي بن آدم الإثيوبي (الأثيوبي، 2005، صفحة 505/6)، أمّا صاحب المدارك فيرى أنّه اسم فاعل ، بدليل أنّه لم يشر إلى معنى اسم المفعول، بمعنى أنه يعتقد بأن كلمة رجيع هي اسم فاعل.

ويشتق اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي، أو الثلاثي المزيد على وزن مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميما مع ضمها، وكسر ما قبل الحرف الأخير مطلقا، سواء كان مضارعه مكسورا نحو: انطلق ينطلِق مُنطلِق ، واستخرج يستخرِجُ مُستخرِج، أو مفتوحا نحو تدحرج يتدحرَج فهو متدحرِج (ابن عقيل، 1980)، وقد جاء عند صاحب المدارك، فعل غير ثلاثي مزيد مشتق منه اسم فعل، وذكره صاحب المدارك حيث قال: "**وإذا تجاوز الدم عشرة أيام وهي ممن تحيض فقد امتزج حيضها بُطهرها فهي إما مبتدئة، وإما ذات عادة ، مستقرة أو مضطربة**" (العاملي، 1990، صفحة 12/2)، ثم بدأ بشرح القول فقال: "**والمبتدئة بكسر الدال ... اسم فاعل ... وهي التي ابتدأت الحيض**" (العاملي، 1990، صفحة 12/2)، والمبتدئة اسم فاعل من فعل مزيد أصله "بدأ" و"ابتدأ"، مضارعه من باب فَعَل، والمضارع "افتعل" فيأتي منه "مُفتعِل".

2 – اسم المفعول:

اختلف العلماء في تعريفات اسم المفعول، فقد عرفه الزمخشري(538هـ): "هو الجاري على يفعل من فعله، نحو مضروب" (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 1993، صفحة 291)، وقد وافقه ابن الأثير (ت 606هـ) في ذلك (ابن الأثير، 1999، صفحة 505/1)، وابن يعيش(643هـ) لم يعترض عليه (ابن يعيش، 2001، صفحة 104/4)، وعرفه ابن الحاجب(646هـ): "هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه" (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، 2010، صفحة 41). وعرفه ابن هشام(761هـ) فقد قال:" وهو: ما دل على حدث ومفعوله، كمضروب ومكرم" (ابن هشام، 1979، صفحة 196/3).

أما المحدثون فقد ساروا على المنهجية التي وضعها القدماء في تعريف اسم المفعول، فهذا الحملاوي يعرفه: "هو ما اشتق من مصدر المبنى للمجهول، لمن وقع عليه الفعل" (الحملاوي، 2004، صفحة 63)، وأما عباس حسن عرفه: "اسم مشتق، يدل على معنى مجرد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى" (حسن، 1978، صفحة 271/3).

أما خديجة الحديثي عرفته: "هو ما اشتق من الصدر للدلالة عل صفة وقع عليه الحدث وله بنا قياسي واحد للثلاثي المجرد "مفعول" (الحديثي، 1965، صفحة 280)، وخلاصة التعاريف، أن اسم المفعول صفة تشتق من الفعل المضارع المبني للمجهول المتصرف، وتدل على الحدث "الفعل" والذي وقع عليه مفعوله، فلابد أن تتوفر فيه شروط ثلاثة هي: الاشتقاق، والدلالة على الحدث، والدلالة على من وقع عليه الحدث.

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي، المتصرف المتعدي على زنة "مفعول" قياسيا، نحو: مفهوم، مضروب، مذكور، مقتول، مهموم، محفوظ، مصروع، منسوب (ابن عقيل، 1980). بمعنى أن اسم الفاعل، يصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي "فَعَلَ" على زنة "مَفعول"، وهذا ما كان فعله صحيحًا، وأما ما كان مضعفًا، نحو "جنَّ" فهو مجنون و "عدَّ" معدود، والثلاثي المهموز، نحو "قرأ" فهو مقروء و" سأل" مسؤول، والفعل المعتل الثلاثي نحو "قال" فهو مَقول. وأما إذا كان الفعل الثلاثي لازما، فيشتق اسم المفعول منه، ولكن بشرط أن يأتي معه الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر ويكون في الفعل المبني للمجهول (الحملاوي، 2004، صفحة 63)، نحو مجلوس أمامه، ومجلوس عليه، وجلوس جلوس الطفل، بسبب عدم اكتمال المعنى، ولا يشترط في الفعل المتعدي ذلك.

وقد يأتي فعيل ينوب عن اسم المفعول، وهو كثير في لسان العرب، وكما أشرنا في اسم الفاعل عن هذا الوزن، بأنه يأتي لاسم الفاعل واسم المفعول، ويكون مستويًا فيها المذكر والمؤنث، نحو فتاة أو فتى كحيل أو جريح أو قتيل، وهنا يكون السماع وليس القياس، وهذا معنى قولهم "وناب نقلا عنه ذو فعيل (ابن هشام، 1979). والأمثلة التي أعطيناها في اسم الفاعل هي مشابهة لاسم المفعول، وبقي أن نذكر ما ورد عن صاحب المدارك في هذا الوزن وهو "فعيل" حيث قال:" **نتائق: جمع نتيقة، فعيلة بمعنى مفعولة، من النتق وهو أن تقلع الشيء، فترفعه من مكانه لترمي به، هذا هو الأصل وأراد بها هنا البلاد، لرفع بنائها وشهرتها في موضعها**" (العاملي، 1990، صفحة 17/7).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

فكلمة نتيقة على زنة مفعولة، كما جاءت في المصادر التي نقل منها صاحب المدارك (ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 1979، صفحة 13/5)، ومثل لسان العرب لابن منظور (ابن منظور، 1994، صفحة 351/10)، ومحمد طاهر الفتني الكجراتي (ت 986هـ) (الكجراتي، 1967، صفحة 655/4)، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (الزَّبيدي، 2001، صفحة 415/26). وصاحب المدارك لم يخالف العلماء بل نقل عن ابن الأثير معنى نتيقة بأنها اسم مفعول.

وقد يأتي الفعل وتكون دلالته على اسم المفعول، وهذا الأمر قد أشار إليه صاحب المدارك في شرحه للآية فقد ورد عنه: "**المراد بقول سبحانه: {أولئك كتب في قلوبهم الإيمان} [المجادلة :22] جمعه في قلوبهم حتى آمنوا بجميع ما يجب عليهم أي: استكملوا أجزاء الإيمان بحذافيرها ... وهو هنا إما بمعنى المفعول مثل: خلق الله أي مخلوقه، فيكون بمعنى المكتوب في الطهارة...**" (العاملي، 1990، صفحة 5/1). وقد بين الراغب الأصفهاني (ت 502هـ) معنى كلمة كتب حيث قال:" كتب: ضم أديم إلى أديم بالخياطة، يقال: كتبت السقاء، وكتبت البغلة: جمعت بين شفريها بحلقة، وفي التعارف ضم الحروف بعضها إلى بعض بالخط، وقد يقال ذلك للمضموم بعضها إلى بعض باللفظ، فالأصل في الكتابة: النظم بالخط لكن يستعار كل واحد للآخر، ولهذا سمي كلام الله – وإن لم يكتب – كتابا كقوله: الم ذلك الكتاب[البقرة/ 1– 2]... والكتاب في الأصل مصدر، ثم سمي المكتوب فيه كتابا، والكتاب في الأصل اسم للصحيفة مع المكتوب فيه" (الراغب الأصفهاني، 1992، صفحة 699). وقد بيّن بعض المفسرين، أن كلمة "كتب" لها دلالات كثيرة، كما أشار القرطبي (ت 671هـ) (القرطبي، 1964، صفحة 308/17)، وقد أشار صاحب المدارك إلى دلالة الجمع، التي جاء بها من القرطبي، ومن هذه الدلالة أعني الجمع، أطلق على كلمة كتب بمعنى مكتوب، وهما لم يخرجا عن دلالة الأصفهاني، كما أشار في تعريفه لكلمة كتب، ومن هذا يكون لكلمة كتب عدة معاني، وقد تأتي بمعنى مفعول، وهي مصاغة بالأصل من الفعل الثلاثي.

ويشتق اسم المفعول من غير الثلاثي، كما يشتق اسم الفاعل من غير الثلاثي، ولكن اسم المفعول يُفتح الحرف ما قبل الآخر معه، لكي يفرق بينه وبين اسم الفاعل. (الجرجاني، 1987)

وقد ورد عن صاحب المدارك اسم المفعول من غير الثلاثي، أثناء شرحه للقول الذي تم ذكره في سابقا، في صياغة اسم الفاعل من غير الرباعي ، حيث جعل "المبتدئة " اسما فاعلا مرة ، واسما مفعولا مرة ثانية، حيث قال: "**والمبتدئة بكسر الدال وفتحها اسم فاعل أو اسم مفعول وهي التي ابتدأت الحيض أو ابتدأ بها الحيض**" (العاملي، 1990، صفحة 12/2)، فهي حسب رأي صاحب المدارك، إذا كانت مكسورة، فهي اسم فاعل وقد بين ذلك، أما إذا كانت المبتدئة مفتوحة، فهي اسم مفعول ، وهنا رجح الاثنين؛ للتشابه في صياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، والفرق الذي بينهم هو فتح الآخر وكسره.

2 – المصدر: تزكية مبالغة (تزكية على وزن تفعلة مصدر فعَّل):

إذا صح أن نقول أن اللغة العربية تنقسم إلى فصائل، وهذه الفصائل تجمع بينها خصائص وسمات تشترك بها، فإن المصدر تجتمع فيه خصائص الاسم والفعل، فهو يدل على الاسمية في علاماته ، منه التنوين والجر وقبول الألف واللام والاسناد إليه ، ومع هذا أنه يدل على الحدث كالفعل، ويتعدى إلى فاعل ومفعول به، نحو الضرب والتكليم والقراءة والكتابة، وهذه المصادر تكون مشتملة على أحرف الفعل (حلواني، 2001)، وقد عرفه ابن الحاجب:" المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل" (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، 2010، صفحة 40)، وأما صاحب التعريفات، فقد بين أن المصدر هو الأصل في الاشتقاق، وذهب مع الرأي البصري في ذلك، حيث قال:" المصدر: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه" (الشريف الجرجاني، 1983، صفحة 216)، ولهذا سمي مصدرا؛ لأن الافعال صدرت منه، وتم الاشارة إليه فيما سبق (ابن يعيش، 2001).

أما شهاب الدين الاندلسي(ت 860هـ) فقد جعل له حدا في حدوده، حيث يقول:" حد المصدر: هو الاسم الدال على الحدث" (الأُبَّذي، 2001، صفحة 473)، ولم يختلف تعريف المحدثين للمصدر، من ذلك قول الحديثي: "هو الاسم الذي يدل على الحدث مجردا من الزمن والشخص والمكان" (الحديثي، 1965، صفحة 208)، ومن هذا يتبين لنا الفرق بين المصدر والفعل، فالمصدر يدل على حدث غير مقرون بزمن، نحو "ضربا" فهذا المصدر دل على الحدث وليس فيه زمان مقرون، أما الفعل فنجده يدل على الحدث المقرون بزمن معين ، نحو ضرب أحمد الكرة ضربا، فضرب فعل دل على عملية الضرب "الحدث"، وحدث دل أيضا على زمن حدوث الضرب وهو الزمن الماضي ، ونلحظ أن المصدر اشتمل على أحرف الفعل ، وقد يشتمل عليها تقديرا نحو وهب هبة ،

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

والاصل أن يكون وَهْب ، غير أن الواو لحقها حذف وقد تم تعويضها بالتاء في آخر المصدر وكذلك في وعد وومق ، فتصبح عدة و مقة. (بدر الدين العيني، 2008)

تعددت أوزان المصادر فهي كثيرة، وهذا التعدد يرجعه د. السامرائي إلى أمرين :الأول اختلاف لغات العرب، فمن المعلوم أن العرب تختلف في استعمال لفظة أو تعبير، فتجد مصدرا تستعمله قبيلة، ولا تستعمله القبيلة الأخرى، وقد دعم رأيه بما نقله عن سيبويه في الفعل (كتب) فقد ذكر أن مصدره (كتاب)، وقال سيبويه :"وبعض العرب يقول: كتبا على القياس" (سيبويه، 1988، صفحة 7/4)، وأما الأمر الثاني فهو اختلاف المعنى، ويعده من الاسباب المهمة في اختلاف المصادر، حيث يكون لأحد المصدرين معنى يختص به، لا يستعمل في المصدر الآخر نحو "الضَرّ" و "الضُرّ"، فهو بالفتح الضرر في كل شيء، و بالضم الضرر في النفس من مرض وهزال، نحو قوله تعالى: { وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ}[الانبياء:83]. (السامرائي، 2007)

وللمصدر أنواع مختلفة هي:" المصدر الأصلي، مصدر المرة، مصدر التوكيد، مصدر المرة، المصدر الميمي، المصدر الصناعي" (قباوة، 1988، صفحة 132)، والذي يهمنا من هذه الأنواع هو المصدر الأصلي؛ لأنه تم ذكر صيغته في مدارك الأحكام، والمصدر الأصلي يبنى من الثلاثي وغير الثلاثي، فالأبنية الثلاثية تكون أغلبها سماعية، أي لا تأتي على القياس في الغالب، وقد تأتي على القياس في بعض الأحيان، ويبقى الغالب فيها السماع (ديكنقوز، 1959)، أما مصادر الفعل غير الثلاثي المجرد، فهذه قياسية إلا ما شذ منها. (قباوة، 1988)

وتختلف أوزانها باختلاف صيغ الأفعال:

أ- فإن كان الفعل على وزن أفعل، فمصدره على إفعال نحو أكرم إكرام، أحسن إحسان

ب- وإن كان على وزن فعَّل، فمصدره على تفعيل نحو : عظّم تعظيما ، قدّم تقديم.

ج- وإن كان على وزن فاعل، فمصدره على فعال أو مفاعلة نحو: ناضل نضالا و مناضلة، حاور محاورة وحوارا.

د- وإن كان على وزن فعلل، فمصدره على فعللة، إلا إذا كان مضعفا فيجوز في مصدره "فعلال" أيضا نحو دحرج دحرجة ، وبعثر بعثرة ، وزلزل زلزلة وزلزالا. (الأفغاني، 2003)

والذي يعنينا من هذه الأوزان هو وزن تفعيل، ويكون مصدرا لكل فعل يأتي على وزن "فعّل ـ يُفعّل " نحو: كسّر تكسيرا ، ووحّد توحيدا، وهذا إذا كان الفعل صحيح العين مشددا، وقد ورد في القرآن الكريم هذا المصدر، نحو قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: 164] (ابن عقيل، 1980)؛ لأن إذا كان الفعل منتهيا بهمزة، كان على وزنين، هما " تفعلة" و " تفعيل " نحو: هنّأ . تهنئة . تهنيء ، وبرّأ . تبرئة . تبريء ، ولم يجز سيبويه بهنّأ تهنئة إلا ما سمع (ابن هشام، 1979)، وأما إذا كانت لام الفعل معتلة، يكون وزنها على "تَفعِلة"، وهي نادرة أو قليلة،" فعّل . يفعِّل" نحو: عزى . تعزية ، وقد ورد هذا الوزن في القرآن الكريم، وكان على مصدر فعّل تفعلة، في قوله تعالى: {تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً}[النور:61] ، والهاء في مصدر تفعلة عوض من ياء تفعيل ، وحذفت الياء للتخفيف. (السيرافي، 2008)

وقد ورد مصدر " تفعلة " عند صاحب المدارك، حيث كان يشرح آية من كتاب الله العزيز: { خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِها}[التوبة:103] ، وقال في كلمة تزكيهم:" **والتزكية مبالغة في التطهير**" (العاملي، 1990، صفحة 9/5)، والتزكية مصدر جاء على وزن تفعلة؛ بسبب أن لام الفعل معتلة وأصله زكّى ، وعليه جاء منه تزكية، وهي للمبالغة والكثرة والانماء، كما بيّن العلماء (أبو حيان الأندلسي، 1999)، وبهذا لم يخالف صاحب المدارك العلماء، بل وافقهم في هذا.

4 – صيغة المبالغة، وزن فعول:

يعد أبو هلال العسكري المتوفى (395هـ)، خير من وقف عند هذا المصطلح، إذ قال: "المبالغة أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه" (أبو هلال العسكري، 1998، صفحة 365)، فالنقاد يذهبون إلى الدلالة التي ولّدتها صيغة المبالغة، ولا ينظرون إلى اشتقاقها، أما النحاة فينظرون إلى المادة التي تولدت منها هذه الصيغ، فهذا سيبويه ينظر لصيغ المبالغة، على أنها تابعة لاسم الفاعل وهي مشتقه منه، ولذلك لم يفرد لها بابا، بل جعلها مع اسم الفاعل والمفعول، حيث قال: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعول، وفعال ومفعال، وفعل. وقد جاء: فعيل كرحيم وعليم" (سيبويه، 1988، صفحة 110/1)، فصيغ المبالغة عند سيبويه مشتقة من اسم الفاعل، على الاوزان التي

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

ذكرها، أمّا الذين جاؤوا من بعده من العلماء، فقد اختلفوا في عددها، وينقل جلال الدين السيوطي عن ابن خالويه (ت 370هـ)، أنّه جعل صيغ المبالغة على اثني عشر بناء:" فعال كفساق ، وفعل كغدر، وفعال كغدار، و فعول كغدور، و مفعيل كمعطير، ومفعال كمعطار، وفعلة كهمزة لمزة، و فعولة كملولة ، وفعالة كعلامة، وفاعلة كراوية، وخائنة ، وفعالة كبقاقة للكثير الكلام ، ومفعالة كمجزامة" (السيوطي، 1998، صفحة 212/2)، وهنا ابن خالويه لم يفرق بين السماعي والقياسي.

وأما ابن فارس فقصرها على ثلاثة حيث قال: "البناء الدال على الكثرة "فعول، وفعال" نحو: "ضروب. وضراب" وكذلك "مفعال" إذا كان عادة نحو: "معطار" و"امرأة مذكار" إذا كانت تلد الذكور" (ابن فارس، 1997، صفحة 170).

أما أبو حيان الاندلسي فقال فيها:" المثال هو ما حول من اسم الفاعل للمبالغة إلى فعول، وفعال، ومفعال، وفعيل، وفعل، وغالب تحويلها من الثلاثي المجرد، وشذ بناؤها من أفعل سمع منه: مهوان، ومعطاء، و مهداء" (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998، صفحة 2285/5)، و جاء عن ابن عقيل أيضا في صيغ المبالغة وقد حددها بخمس صيغ:" يصاغ للكثرة فعال ومفعال و فعول وفعيل وفعل فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل" (ابن عقيل، 1980، صفحة 111/3)، ومع هذا ذهب المحدثون أمثال عباس حسن ،أحمد الحملاوي ، وجعلوها قياسية لا سماعية. (حسن، 1978)

والذي يعنينا من هذه الصيغ هي صيغة "فعول"، ونراها موجودة عند القدامى والمحدثين، وهي من الصيغ القياسية، وتصاغ هذه الصيغ من "فَعَلَ" من اللازم والمتعدي (الحديثي، 1965، صفحة 271)، وتدل على كثرة صدور الفعل، وفعول يستوي فيها المذكر والمؤنث، نحو رجل حنون وامرأة حنون، وأن فعولا من أسماء الذوات. (السامرائي، 2007)

وهذه الصيغة "فعول" وردت في مدارك الأحكام في قوله تعالى: {وأنزلنا من السماء ماء طهوراً} [الفرقان:48] فجاءت طهور على وزن فعول، وهي المبالغة في التطهير، وهذه من صيغ المبالغة التي قال بها العلماء. (ابن القصار، 2006)

فقد قال في شرح الآية: "**أقول: وهذا التوجيه ـ مع إمكان المناقشة فيه ببعد إرادة المعنى الاسمي من الطهور من حيث اللفظ ، لوقوعه صفة للماء ، وابتنائه على ثبوت الحقيقة الشرعية للمطهر على وجه يتناول الأمرين ـ فهو أولى مما ذكره الشيخ ـ رحمة الله ـ في التهذيب من أن الطهور لغة هو المطهر ، لأن فعولا موضوع للمبالغة**" (العاملي، 1990، صفحة 27/1)، فالدلالة هنا تدل على استيعاب كل الماء، فهو مطهر للجسد، وهذا بناء على المصدر فعول الذي هو للمبالغة، وفرَّق اللغويون بين صِيغ المبالغة المختلفة، إذ ذكر أبو هلال العسكري(ت 395هـ) الفرق بين صِيغ المبالغة: "فإذا كان الرجل عدَّة للشيء قيل فيه مَفعِل مثل مرحم ومحرب، وإذا كان قويًا على الفِعل قيل فعول مثل صبور وشكور، وإذا كان ذلك عادة له قيل مفعال مثل معوان ومعطاء" (أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، 2003، صفحة 24)، فصيغة فعول كما ذهب أبو هلال العسكري، تدل على القوة في تنفيذ الفعل. في حين ذهب فاضل السامرائي إلى أن هذا الوزن منقول من أسماء الذوات أي: ممَّا يُفعل به، نحو وضوء ووقود، ويكثر في الأدوية، نحو: اللَّعوق والسَّعوط" (السامرائي، 2007، صفحة 101)، والمعنى الذي ذكره فاضل أقرب لما تقدَّم عن صاحب المدارك.

ثانيًا – الجموع:

إذا نظر الإنسان إلى اللغة، لوجدها تلبي جميع متطلبات المتكلم في إيصال المعنى التام للمتلقي، فهي بذلك تكون طوع أمر المتكلم، فالمتكلم فيها يكون كالنحات الذي ينحت في حجر، فيصيره للشكل الذي هو يريده؛ لأن اللغة أوجدت الطرق الملائمة لإيصال المعنى، وهذا لا يقتصر على اللغة العربية فقط، وإنما تدخل جميع اللغات في هذا الأمر، فإذا خاطبت مفردا، جاءت اللغة بألفاظ تمكن المتكلم من مخاطبته دون غيره، وعندما يتحول الخطاب إلى المثنى، زِيد على تلك الألفاظ زيادة أوحت للمتلقي أنها قصدت الاثنين دون الواحد، وهكذا في الجمع تتسابق المفردات في إيصال المعنى أيضا، وتطرأ على اللفظة زيادة دون تغير في حالة مفرده، وهناك يطرا عليه تغيير في حروف مفرده عند الجمع؛ ولذلك تنبه العرب إلى بنية الخطاب، فالمفرد يختلف خطابه عن المثنى والجمع، لهذا قام علماء اللغة العربية وعلى رأسهم سيبويه بوضع الفروق التي تفرق بين المخاطبين، ووصفها وصفا دقيقا، وجعل لها أبنية صرفية تتخذها، أو بناء جمعيا نحويا، أمثال جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وفي هذا المبحث ستكون دراستنا عن بعض أوزان جمع التكسير التي وردت في كتاب مدارك الأحكام، وهو من الجموع التي يتم تغيير الكثير من حروف مفرده من دون الاعتماد على قاعدة ثابتة.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

1 – جمع التكسير:

يعرف جمع التكسير بأنَّه: "الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل جمل وأجمال، ودرهم ودراهم. فإذا جمعت الاسم المذكر على التثنية لحقته واو ونون في الرفع نحو قولك: هؤلاء المسلمون وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض، نحو: رأيت المسلمين ومررت" (ابن السراج، 1996، صفحة 47/1).

وعلى هذا التعريف، يكون الجمع إذا دل الاسم على أكثر من اثنين، ويقع بين السالم والمكسر، والسالم ما سلم صورة مفرده عند الجمع، أما جمع التكسير ما تغيرت صورة مفرده عند الجمع، ولهذا سمي جمع التكسير، والذي يعنينا من أنواع الجمع، هو جمع التكسير الذي جاء على أوزان متعددة، مما أدى إلى شموله باهتمام العلماء.

وعرفه أبو علي الفارسي (ت 377هـ) فقال: "هذا الضرب من الجمع سمي جمعا مكسرا على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها. لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبل، فلما أزيل النظم، وفك النضد في هذا الجمع أيضا عما كان عليه واحده، سموه تكسيرا" (أبو علي الفارسي، 1999، صفحة 408).

فقد عرفه ابن جني قال: "وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد تقول هذه دور وقصور ورأيت دورا وقصورا ومررت بدور وقصور" (ابن جني، اللمع، 2004، صفحة 22)، ويقتصر الجمع على الاسماء فقط، ولا تدخل الأفعال والحروف فيه. (ابن جني، اللمع، 2004)

ويقسم جمع التكسير إلى قسمين، هما:

الأول – جمع القلة:

جاء عن سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع:" أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره أفعل وذلك قولك: كلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ، ونسر وأنسر" (سيبويه، 1988، صفحة 567/3). يشير سيبويه في هذا الباب، إلى أن هذا الوزن محصور فيه العدد من ثلاثة إلى عشرة، وهذه إشارة إلى أن الوزن يراد به جمع القلة؛ لأنه يشير بعد ذلك إلى وزن آخر إذا تعدى العشرة، ويعطي أمثلة على ذلك، حيث يقول: "فإذا جاوز العدد هذا فان البناء قد يجيء على فعال وعلى فعول وذلك قولك: كلاب وكباش وبغال وأما الفعول فنسور وبطون. وربما كانت فيه اللغتان فقالوا فعول فعال، وذلك قولهم: فروخ وفراخ، وكعوب وكعاب وفحول وفحال" (سيبويه، 1988، صفحة 567/3).

ومن هذا المنطلق تم تقسيم جمع التكسير إلى قسمين، قسم يكون ما بين الثلاثة إلى العشرة ويطلق عليه جمع القلة، وأما القسم الثاني ما جاوز ذلك. (ابن الصائغ، 2004)

ولكل من هذين القسمين أوزان تأتي عليها، فمثلا أوزان القلة أربعة أبنية وهي نحو:

1. أَفْعُل: كـ (كَلْبٍ) و (أَكْلُبٍ).
2. أَفْعَال: كـ (جَمَلٍ) و (أَجْمَالٍ).
3. (أَفْعِلة) : كـ (رِدَاءٍ) و (أَرْدِيَةٍ).
4. (فِعْلة) : كـ (غُلَامٍ) و (غِلْمَةٍ). (ابن الصائغ، 2004)

وهذه الأوزان هي المشهورة لجمع القلة، وهي مذكورة في أغلب كتب الصرفيين وعلماء النحو (سيبويه، 1988، صفحة 567/3)؛ و زِيد على هذه الأوزان الأربعة، وزن جاء به الفراء، وهو فعلة بفتح الفاء والعين، ونقل عنه هذا الرضي الإستراباذي (ت686هـ): "وزاد الفراء... كقولهم: هم أكلة رأس: أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد، وليس بشيء، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة" (الإستراباذي، 1975، صفحة 267/1)، وهنا اختلف الرضي في الدلالة، هل أن (أكلة) هي من افادة القلة ؟ يرى الرضي أن مفهوم القلة، دلت عليه قرينة شبعهم بأكل رأس واحد من إطلاق فعلة ، وأما الفراء فيذهب مع دلالة الوزن للقلة ، ونقل التبريزي (ت 502هـ):" أن منها أفعلاء كأصدقاء" (الإستراباذي، 1975، صفحة 267/1)، وقال أبو محمد بدر الدين ابن أم قاسم المرادي(ت 749هـ): "وليس من أبنية القلة فعل نحو ظلم، ولا فعل نحو نعم، ولا فعلة نحو قردة خلافا للفراء، ولا فعلة نحو بررة، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان (ت 592هـ)، ولا أفعلاء نحو أصدقاء خلافا لأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، نقله عنه أبو زكريا

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة" (المرادي، 2008، صفحة 1378/3)، وخلاصة الكلام، أن الأوزان التي قمنا بذكرها، هي من الأوزان الموضوعة لجمع القلة وهي المشهورة، أما ما جاء عن العلماء بزيادتها، إنما هي من أوزان الكثرة.

وقد جاء في كتاب مدارك الأحكام عن جمع القلة وزن أفعُل، وأفعال:

أ- أفعل: هو جمع لكل اسم جاء فعله ثلاثيا صحيح العين، ويكون مطردا فيه، نحو: كلب وأكلب، ويخرج منه الاسم الصفة فلا يجوز في ضخم أضخم، وعبد أعبد، ويخرج منه أيضا معتل العين ، وقد يأتي معتل العين شاذا أو نادرا نحو: ثوب وعين ويجمع أثواب وأعين ، ويجمع على وزن أفعل كل اسم رباعي، مؤنث قبل آخره حرف من حروف المد، نحو عناق: أعنق ، ويمين وأيمن ، وقد شذا منه المذكر شهاب: أشهب ،وغراب: أغرب (سيبويه، 1988)، ويرى الفراء في هذا الوزن، أنه يطرد في كل مؤنث ليس برباعي فقط نحو : قدر وأقدر وقدم وأقدم وغول وأغول وعجز وأعجز وعنق وأعنق ، وإذا جاء على المذكر فهو شاذ نحو : وجرو وأجر وركن وأركن وفرط وأفرط شذ أيضا أكمة وآكم ونعمة وأنعم. (السيوطي، همع الهوامع، 1998)

وقف صاحب المدارك على هذا الوزن في كتابه في قوله: "**والأكم: جمع أكمة بالفتح أيضاً، وهي التل. والآكام بفتح الهمزة وقلب الثانية حرف مد: جمع أُكم بالضم، مثل عُنق وأعناق، ولأُكم بالضم جمع إكام بالكسر، وهو الجمع المتقدم مثل كتاب وكتب، فالآكام بالهمزتين جمع رابع، وهو ثالث جمع الجمع**" (العاملي، 1990، صفحة 294/7).

وقوله "الأكم" جمع أكمة بمعنى: التل، وهو على زنة (أفعُل)، فهو من الشواذ التي قال بها الفراء، ويذكر ابن عصفور في مفردة الاسم المصاحب للهاء، في مثل ما جاء في أكمة يقول: "ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده حذف الهاء نحو: شجرة وشجر. ووصف به المفرد تعظيما له" (ابن عصفور، 1996، صفحة 78).

ب – أفعال: يطرد هذا الوزن في الأسماء الثلاثية، التي تكون معتلة العين سَيف أسياف، بيت أبيات، وكذلك في الوصف نحو: جلف أجلاف ، وخلق وأخلاق، وقد يأتي اسما مجموعا على هذا الوزن، وهو مطرد في (أفعل)، أي يكون صحيح العين، وإذا جاء على هذه الحالة، يكون نادرا نحو فرخ أفراخ وأفرُخ وزند وأزناد، كما يكون مطردا فيما إذا كانت فاء الفعل همزة، أو واواً نحو: ألف آلاف، ووقت وأوقات. (سيبويه، 1988)

وقد ورد هذا الوزن في كتاب مدارك الأحكام ووقف عليه السيد محمد العاملي صاحب المدارك بقوله: "**والآجام جمع ـ بكسر الهمزة وفتحها مع المد ـ : جمع أجمة بالتحريك ، وهي الشجر الملتف...**" (العاملي، 1990، صفحة 215/5)، والآجام جاءت جمعا، ومفردها أجمة، وقد ورد الوزن مرة أخرى، في كتاب مدارك الأحكام في قوله الذي مر علينا سابقا: "**والآكام بفتح الهمزة وقلب الثانية حرف مد: جمع أُكم بالضم ، مثل عُنق وأعناق**" (العاملي، 1990، صفحة 294/7)، فإن اللفظتين الآجام جمع أجمة، و الآكام جمع أُكم هي مطردة ؛ بسبب مجيء فاء الفعل همزة، كما جاء عن السيوطي في أنف وآناف وألف آلاف. (السيوطي، همع الهوامع، 1998)

وورد أيضاً جمع على وزن أفعال في قوله: "**والأهضام: جمع هضم بكسر الهاء وفتحها وسكون الضاد وهو المطمئن من الأرض وبطن الوادي**" (العاملي، 1990، صفحة 294/7).

و"الأهضام" الذي ورد، هو جمع هضم، وهو صحيح العين، ويعدُّ من الشواذ أو الندرة، كما مر علينا سابقا في آراء العلماء، لأن الثلاثي صحيح العين مطرد في وزن "أفعل".

الثاني – جمع الكثرة:

وهو القسم الثاني من جمع التكسير، فقد أشرنا إلى أن جمع القلة، يرتكز على أربعة أوزان، وما عداها يكون من أوزان الكثرة، وهو جمع يعنى بالأعداد ما فوق العشرة (ابن السراج، 1996)، ويمكن أن يأتي جمع الكثرة بدلا من جمع القلة، ولا يأتي إلا مجازا وبالعكس (ابن الصائغ، 2004)، وجموع الكثرة كثيرة، والمشهور منها ثلاثة وعشرون وزنا جمعا قياسيا، ولكل مفرد من مفرداتها، جموع مسموعة تخالف الجموع القياسية (عبد العال، 1976)، وهناك من يقول خلاف ذلك إذ يجمعها بستة عشر وزنا. (الغلاييني، 1993)

وجاء في كتاب مدارك الأحكام، على بعض هذه الأوزان، منها وزن "فعالي"، قال فيه سيبويه: "وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التأنيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي التأنيث، ويبنى على فعالي وتبدل من الياء الألف" (سيبويه، 1988، صفحة 609/3).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

ويذكر سيبويه أيضا من الأسماء التي تأتي على فعالي:" ويكون على فعالي لهما. فالاسم نحو: بخاتي، وقماري، ودباسي" (سيبويه، 1988، صفحة 250/4)، وهذان اللذان ذكرهما سيبويه، قد وردا في مدارك الأحكام: "**والعراب بكسر العين والبخاتي بفتح الباء جمع بختي بضمها هي الإبل الخراسانية**" (العاملي، 1990، صفحة 102/5)، وبخاتي على وزن فعالي، وهو من أوزان جموع الكثرة برأي سيبويه، وكذلك جاء الوزن في قوله: "**والقماري جمع قمرية بالضم ضرب من الحمام**" (العاملي، 1990، صفحة 320/8). وهما يطردان في الاسماء التي تكون على أربعة أحرف كما جاء عن سيبويه.

2 – اسم الجنس الجمعي:

قد ذكره سيبويه في باب ما كان واحدا يقع للجميع، حيث قال:" ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع" (سيبويه، 1988، صفحة 582/3). وذكره السيوطي:" ما ميز واحده بالتاء" (السيوطي، همع الهوامع، 1998، صفحة 373/3).

وقد وقف عليه صاحب المدارك في كتابه، حيث قال: "**الوزغ بالتحريك جمع وزغة به أيضا: دابة معروفة**" (العاملي، 1990، صفحة 137/1)، فالوزغ جمع مفرده مختوم بهاء التأنيث، والهاء تفرقه عن مفرده.

وجاء أيضا عنه في هذا الجمع: "**يلتفتان إلى أن الحمام اسم جنس أو جمع**" (العاملي، 1990، صفحة 369/8)، فإن حمام هي جمع لحمامة، والحمام اسم جنس جمعي، لم يفرقه عن مفرده إلا هاء التأنيث.

المصادر

الأُبَّذي، أحمد بن محمد بن محمد البجائي. (2001). *الحدود في علم النحو*. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. (طاهر أحمد الزاوي، المحرر) بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك. (1999). *البديع في علم العربية* (المجلد 1). (فتحي أحمد علي الدين، المحرر) مكة: جامعة أم القرى.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر. (1995). *الشافية في علم التصريف* (المجلد 1). (حسن أحمد العثمان، المحرر) مكة: المكتبة المكية.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر. (2010). *الكافية في علم النحو* (المجلد 1). القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (1996). *الأصول في النحو*. (عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الصائغ، أبو بكر محمد بن حسن بن سِباع. (2004). *اللمحة في شرح الملحة*. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن القصار، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. (2006). *عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

ابن المبرد، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن. (1991). *الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي* (المجلد 1). (رضوان مختار بن غربية، المحرر) جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). *المنصف*. بيروت: دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2004). *اللمع*. (فائز فارس، المحرر) الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. (1996). *الممتع الكبير في التصريف* (المجلد 1). بيروت: مكتبة لبنان.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (المجلد 20). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار التراث.

ابن فارس، أحمد. (1997). *الصاحبي في فقه اللغة*. بيروت: دار الكتب العلمية.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2010). *ألفية ابن مالك*. الرياض: دار التعاون.
ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2002). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (1994). *لسان العرب* (المجلد 3). (اليازجي، المحرر) بيروت: دار صادر.
ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (1979). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (المجلد 5). بيروت: دار الجيل.
ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). *شرح المفصل* (المجلد 1). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي. (2000). *الكناش في فني النحو والصرف*. (رياض بن حسن الخوام، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (1999). *البحر المحيط في التفسير*. بيروت: دار الفكر.
أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (1997). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. دمشق: دار القلم.
أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1999). *التكملة* (المجلد 2). (كاظم بحر المرجان، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد. (1998). *الصناعتين*. بيروت: المكتبة العصرية.
أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد. (2003). *الفروق اللغوية*. القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
الأثيوبي، محمد بن علي بن آدم بن موسى. (2005). *البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج* (المجلد 1). الرياض: دار ابن الجوزي.
الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (2000). *شرح التصريح* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب*. (محمد نور الحسن، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد. (2003). *الموجز في قواعد اللغة العربية*. بيروت: دار الفكر.
بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى. (2008). *نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار*. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
بطال الركبي، محمد بن أحمد بن محمد. (1988). *النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب*. (مصطفى عبد الحفيظ سالم، المحرر) مكة: المكتبة التجارية.
الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1987). *المفتاح في الصرف* (المجلد 1). (علي توفيق الحَمَد، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
الحديثي، خديجة. (1965). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه* (المجلد 1). بغداد: منشورات مكتبة النهضة.
حسن، عباس. (1978). *النحو الوافي* (المجلد 15). بيروت: دار المعارف.
حلواني، محمد خير. (2001). *المغني الجديد في علم الصرف*. بيروت: دار الشرق.
الحملاوي، أحمد بن محمد. (2004). *شذا العرف في فن الصرف*. الرياض: مكتبة الرشد.
ديكنقوز، شمس الدين أحمد. (1959). *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.
الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. (1992). *المفردات في غريب القرآن* (المجلد 1). (صفوان عدنان الداودي، المحرر) دمشق: دار القلم.
الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني. (2001). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. (1987). *تفسير الكشاف* (المجلد 3). (مصطفى حسين أحمد، المحرر) القاهرة: دار الريان للتراث.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (المجلد 1). (علي بو ملحم، المحرر) بيروت: مكتبة الهلال.

السامرائي، فاضل صالح. (2007). *معاني الأبنية في العربية* (المجلد 2). عمَّان: دار عمار.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). *الكتاب* (المجلد 3). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. بيروت: علي، دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1998). *المزهر في علوم اللغة*. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1998). *همع الهوامع*. (عبد الحميد هنداوي، المحرر) القاهرة: المكتبة التوفيقية.

الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. (1983). *التعريفات*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الطنطاوي، محمد. (2017). *تصريف الأسماء*. الكويت: دار الظاهرية للنشر والتوزيع.

العاملي، السيد محمد. (1990). *مدارك الأحكام* (المجلد 1). قُم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

عبد العال، عبد المنعم سيد. (1976). *جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية*. القاهرة: مكتبة الخانجي .

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1970). *فتح الباري بشرح البخاري* (المجلد 1). (محب الدين الخطيب، المحرر) القاهرة: المكتبة السلفية.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. (1993). *جامع الدروس العربية* (المجلد 28). بيروت: المكتبة العصرية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله. (1972). *معاني القرآن* (المجلد 1). (أحمد يوسف النجاتي، المحرر) القاهرة: دار المصرية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1980). *العين*. (مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي، المحررون) بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (1977). *المصباح المنير*. بيروت: المكتبة العلمية.

قباوة، فخر الدين. (1988). *تصريف الاسماء والافعال* (المجلد 2). بيروت: دار المعارف.

قدامة بن جعفر، أبو الفرج. (1885). *نقد الشعر*. قسطنطينية: مطبعة الجوائب.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (1964). *الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

الكجراتي، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي. (1967). مجمع *بحار الأنوار* (المجلد 3). حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (المجلد 1). (عبد الرحمن علي سليمان، المحرر) القاهرة: دار الفكر العربي.

مُغَلْطَاي، علاء الدين. (2007). *شرح سنن ابن ماجة* (المجلد 1). الدقهلية: دار ابن عباس.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي. (1996). *غرائب القرآن ورغائب الفرقان* (المجلد 1). (زكريا عميرات، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

References

Abu al-Fida', I. I. (2000). *Al-Kanash fi Funun al-Nahw wa al-Sarf* (R. B. Hasan al-Khwam, Ed.). Beirut: Al-Maktabah al-'Asriyyah li al-Taba'ah wa al-Nashr.

Abu Ali al-Farsi, H. B. (1999). *Al-Takmila* (Vol. 2) (K. B. al-Marjan, Ed.). Beirut: 'Alam al-Kutub.

Abu Hayyan al-Andalusi, M. B. (1997). *Tadhkirah wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tasheel*. Damascus: Dar al-Qalam.

Abu Hayyan al-Andalusi, M. B. (1998). *Irtishaf al-Darb min Lisan al-'Arab*. Cairo: Maktabat al-Khanji.

Abu Hayyan al-Andalusi, M. B. (1999). *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir*. Beirut: Dar al-Fikr.

Abu Hilal al-'Askari, H. B. (1998). *Al-Sina'atain*. Beirut: Al-Maktabah al-'Asriyyah.

Abu Hilal al-'Askari, H. B. (2003). *Al-Furuq al-Lughawiyyah*. Cairo: Dar al-'Ilm wa al-Thaqafah li al-Nashr wa al-Tawzi'.

Al-Afghani, S. B. (2003). *Al-Mujaz fi Qawa'id al-Lughah al-'Arabiyyah*. Beirut: Dar al-Fikr.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745

Al-Athubi, M. B. (2005). *Al-Bahr al-Muhit al-Thajaj fi Sharh Sahih al-Imam Muslim ibn al-Hajjaj* (Vol. 1). Riyadh: Dar Ibn al-Jawzi.
Al-Azhari, K. B. (2000). *Sharh al-Tasrih* (Vol. 1). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
Al-Hadithi, K. (1965). *Abniyat al-Sarf fi Kitab Sibawayh* (Vol. 1). Baghdad: Manshurat Maktabat al-Nahdah.
Al-Hamlawi, A. B. (2004). *Shadh al-'Araf fi Fun al-Sarf*. Riyadh: Maktabat al-Rashad.
Al-Istarabadi, M. B. (1975). *Sharh Shafiya Ibn al-Hajib* (M. N. al-Hasan, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
Al-Jurjani, A. B. (1987). *Al-Miftah fi al-Sarf* (Vol. 1) (A. Tawfiq al-Hammad, Ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
Al-Raghib al-Asfahani, A. A. (1992). *Al-Mufradat fi Ghareeb al-Quran* (Vol. 1) (S. A. Adnani, Ed.). Damascus: Dar al-Qalam.
Al-Ubaidi, A. I. (2001). *Al-Hudud fi 'Ilm al-Nahw*. Al-Madinah: Al-Jami'ah al-Islamiyyah.
Al-Zabidi, M. M. (2001). *Taj al-Arus min Jawahir al-Qamus*. Kuwait: Wizarat al-Irshad wa al-Anba'.
Al-Zamakhshari, A. Q. M. (1987). *Tafsir al-Kashaf* (Vol. 3) (M. H. Ahmad, Ed.). Cairo: Dar al-Rayan li al-T.
Badr al-Din al-'Ayni, A. M. (2008). *Nakhb al-Afkar fi Tanqih Mabani al-Akhbar fi Sharh Ma'ani al-Athar*. Doha: Wizarat al-Awqaf wa al-Shu'un al-Islamiyyah.
Batal al-Rukbi, M. B. (1988). *Al-Nizm al-Musta'azzib fi Tafsir Ghareeb Alfaz al-Muhadhdhab* (M. A. Salim, Ed.). Makkah: Al-Maktabah al-Tijariyyah.
Diqnqoz, S. A. (1959). *Sharhan 'ala Marah al-Arwah fi 'Ilm al-Sarf*. Cairo: Mustafa al-Babi al-Halabi.
Halwani, M. K. (2001). *Al-Mughni al-Jadid fi 'Ilm al-Sarf*. Beirut: Dar al-Sharq.
Hasan, A. (1978). *Al-Nahw al-Wafi* (Vol. 15). Beirut: Dar al-Ma'arif.
Ibn al-Hajib, J. O. (1995). *Al-Shafiyyah fi 'Ilm al-Tasarif* (Vol. 1) (H. A. Al-Othman, Ed.). Makkah: Al-Maktabah al-Makkiah.
Ibn al-Hajib, J. O. (2010). *Al-Kafiyyah fi 'Ilm al-Nahw* (Vol. 1). Cairo: Maktabat al-Adab.
Ibn al-Mubarrad, J. A. (1991). *Al-Durr al-Naqi fi Sharh Alfaz al-Kharqi* (Vol. 1) (R. M. Bin Ghurabiyyah, Ed.). Jeddah: Dar al-Mujtama' li al-Nashr wa al-Tawzi'.
Ibn al-Qasir, A. A. (2006). *'Uyun al-Adillah fi Masa'il al-Khilaf bayna Fuqaha' al-Umam*. Riyadh: Maktabat al-Malik Fahd al-Wataniyyah.
Ibn al-Saigh, A. B. (2004). *Al-Lum'ah fi Sharh al-Mulhah*. Al-Madinah: Imarat al-Buhuth al-'Ilmiyyah bi al-Jami'ah al-Islamiyyah.
Ibn al-Sarraj, A. B. (1996). *Al-Usul fi al-Nahw* (A. H. Al-Fatli, Ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
Ibn 'Aqil, A. A. (1980). *Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfaz Ibn Malik* (Vol. 20) (M. M. Abd al-Hamid, Ed.). Cairo: Dar al-Turath.
Ibn 'Asfur, A. B. (1996). *Al-Mumtia' al-Kabir fi al-Tasarif* (Vol. 1). Beirut: Maktabat Lebanon.
Ibn Athir, M. A. (1979). *Al-Nihayah fi Ghareeb al-Hadith wa al-Athar* (T. A. Al-Zawi, Ed.). Beirut: Al-Maktabah al-Ilmiyyah.
Ibn Athir, M. A. (1999). *Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyyah* (Vol. 1) (F. A. Ali al-Din, Ed.). Makkah: Jamiat Umm al-Qura.
Ibn Faris, A. (1997). *Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
Ibn Hisham, J. A. (1979). *Awadh al-Masalik ila Alfiyyah Ibn Malik* (Vol. 5). Beirut: Dar al-Jil.
Ibn Jinni, A. F. (1954). *Al-Mansuf*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
Ibn Jinni, A. F. (2004). *Al-Luma'* (F. Fares, Ed.). Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah.
Ibn Malik, M. A. (2002). *Ijaz al-Ta'rif fi 'Ilm al-Tasarif*. Al-Madinah: Imarat al-Buhuth al-'Ilmiyyah bi al-Jami'ah al-Islamiyyah.
Ibn Malik, M. A. (2010). *Alfiyyah Ibn Malik*. Riyadh: Dar al-Ta'awn.
Ibn Manzur, M. B. (1994). *Lisan al-'Arab* (Vol. 3) (Al-Yaziji, Ed.). Beirut: Dar Sader.
Ibn Ya'ish, Y. B. (2001). *Sharh al-Mufassal* (Vol. 1) (E. B. Yaqoub, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.745